Public Disclosure Authorized

للاستخدام الرسمي فقط

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 09-نوفمبر-2023 | رقم التقرير: PIDA37034

للاستخدام الرسمي فقط

صحيفة البيانات

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وُجِد)
الضفة الغربية وقطاع غزة	P181573	مشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية لمواجهة جائحة كورونا في الضفة الغربية–التمويل الإضافي الثاني	P174078
اسم المشروع الأصلي	المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين
مشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية لمواجهة جائحة كورونا في الضفة الغربية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2023	08–ديسمبر/كانون الأول–2023
مجال الممارسة (الرئيسي)	أداة التمويل	المقترض/المقترضون	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ
الحماية الاجتماعية والوظائف	تمويل المشروعات الاستثمارية	وزارة المالية، منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل/الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، وزارة المالية

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع الأصلي

تقديم مساندة نقدية وفرص عمل قصيرة الأجل للسكان الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية في الضفة الغربية ممن تأثروا بجائحة كورونا.

الهدف الإنمائي للمشروع المقترح – التمويل الإضافي

توفير المساندة النقدية و/أو العينية في حالات الطوارئ وفرص العمل قصيرة الأجل للفئات السكانية الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية في الضفة الغربية وقطاع غزة المتضررة من الصدمات الطارئة، بما في ذلك جائحة كورونا، وفي حالة وقوع أزمة أو حالة طوارئ مؤهلة للحصول على مساندة، تتم الاستجابة لها بسرعة وفعالية.

مكوّنات المشروع

تقديم المساندة العينية أو النقدية المناسبة لسياق الطوارئ للأسر المتضررة من الحرب في الضفة الغربية وقطاع غزة

للاستخدام الرسمي فقط

المال مقابل العمل في الضفة الغربية
بناء القدرات وإدارة المشروع ومتابعته وتقييمه
مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

ملخص (إجمالي التمويل)

إجمالي تكلفة المشروع	10.00
إجمالي التمويل	10.00
قدم منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	0.00
الفجوة التمويلية	0.00

التفاصيل

التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي

صناديق ائتمانية	10.00
تمويل خاص	10.00

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

للاستخدام الرسمي فقط

ب. المقدمة والسياق العام

السياق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة

1. **اندلعت أحدث جولة من الأعمال العدائية في الصراع الدائر في الشرق الأوسط في أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2023 في أعقاب الهجوم الذي شنته حماس في جنوب إسرائيل.** وأدى الرد الإسرائيلي إلى تصعيد كبير لهذه الأعمال العدائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كانت هناك 11,078 حالة وفاة في غزة وهي في تزايد (68% منهم من الأطفال والنساء وكبار السن)، وأكثر من 1200 حالة وفاة في إسرائيل. وتقاس أعداد المفقودين من كلا

الطرفين بالآلاف وكذلك الجرحى في إسرائيل، بينما يبلغ عددهم في غزة عشرات الآلاف. وقد نزح نحو 1.6 مليون شخص داخل قطاع غزة، وأفادت التقارير بأن 45% من الوحدات السكنية في غزة تعرضت للتدمير أو لضرر جسيم. في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أعلنت السلطات الإسرائيلية السماح بدخول 70 ألف لتر من الوقود من رفح إلى غزة لدعم توزيع المواد الغذائية، وتشغيل مولدات المستشفيات، وغيرها من الخدمات الحيوية. ولا تزال هذه الكمية اليومية أقل بكثير من الاحتياجات الأساسية للعمليات[1] الإنسانية وأقل بكثير من نحو مليون لتر كانت تدخل يوميًا قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول. وتُعد الاحتياجات الإنسانية في غزة مرتفعة للغاية حيث تقدر الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى 303.8 مليون دولار للأمن الغذائي لعدد 2.34 مليون من سكان غزة في الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2023 فقط.[2]

2. **أدى الصراع إلى تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة بالفعل، حيث كان أكثر من نصف سكان غزة يعانون الفقر، كما كان 60% منهم يعاني مشكلة انعدام الأمن الغذائي.** والآن، تتضاءل إمدادات الأدوية والمياه والوقود والغذاء. ولم يسمح لأي سلع تجارية بدخول غزة منذ اندلاع القتال الأخير. ولا تستطيع المطاحن الوحيدة العاملة في غزة تجهيز طحين القمح بسبب نقص الكهرباء. وانخفض حجم المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة من مصر بشكل كبير من حوالي 500 شاحنة يوميًا قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول إلى ما بين 35 و40 شاحنة يوميًا في المتوسط وقت كتابة هذه الوثيقة. وزاد عدد الأسر المعرضة للخطر ومستوى الحاجة إلى السلع والخدمات الأساسية بشكل مطرد.

3. **أدى تصاعد الصراع إلى زيادة العنف واضطراب الأوضاع في الضفة الغربية.** ومنذ بدء الأعمال العدائية، أبلغ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[3]عن مقتل 198 شخصًا وإصابة 2,778 آخرين في الضفة الغربية. واندلعت الاحتجاجات في جميع أنحاء الضفة الغربية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى مواجهات مع قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية. كما زادت القيود المفروضة على التنقل بين المدن الرئيسية بشكل كبير، مما أثر بشدة على النشاط الاقتصادي اليومي وما صاحب ذلك من تأثير سلبي للغاية على إيرادات السلطة الفلسطينية.

4. **أثر الصراع بشكل حاد على الاقتصاد الفلسطيني.** وفي عام 2024، وفي ظل حالة عدم اليقين غير العادية، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 6.0%، بعد انخفاضه بنسبة 3.7% في عام 2023. وبالنسبة لقطاع غزة، من المنتظر أن تنخفض حدة الصراع في عام 2024، لكن الحكومة الإسرائيلية ستفرض قيودًا صارمة على الحركة والعبور، مما يحد من النشاط الاقتصادي ويعطل حركة التجارة. وفي الضفة الغربية، قد تُخَفف القيود المفروضة على الحركة بشكل تدريجي، مما يسمح بزيادة محدودة في دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن يستمر الإنفاق الحكومي المقيد بسبب محدودية التمويل، مما يؤثر سلبًا على النمو، لا سيما بالنظر إلى المضاعفات المالية الكبيرة في الاقتصاد الفلسطيني. وستتأثر أيضًا عدة بلدان مجاورة، لا سيما الأردن ومصر ولبنان بسبب اعتمادها على قطاع السياحة الذي من المتوقع أن يتأثر بشدة.

[1] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2023 الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل. 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.
[2] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية .2023b نداء عاجل من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة 2023. 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.
[3] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2023. الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل. 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

للاستخدام الرسمي فقط

السياق القطاعي والمؤسسي

5. **تسبب استمرار أزمة المالية العامة التي واجهتها السلطة الفلسطينية قبل نشوب الجولة الحالية من الصراع في إعاقة تطوير نظامٍ حكوميٍ وطنيٍ قابل للاستمرار للحماية الاجتماعية والوظائف في فلسطين**، وهو أمر بالغ الأهمية لتقديم مساندةٍ منتظمةٍ ويمكن الاعتماد عليها من جانب من هم في أمس الحاجة إليها، لا سيما في أوقات الأزمات. ولم يتمكن البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية من الانتظام في سداد مدفوعاته الفصلية للأسر التي تعاني فقرًا مدقعًا منذ عام 2018. وساء مستوى عدم الانتظام في تواتر وحجم الإعانات المالية منذ عام 2020 بصورة أكبر، ويرجع ذلك في الأساس إلى تدهور أوضاع المالية العامة للسلطة الفلسطينية التي تفاقمت بسبب زيادة الخصومات الإسرائيلية من الإيرادات الضريبية. وأدت أوجه القصور المستمرة في برنامج التحويلات النقدية إلى استياءٍ واسع النطاق بين صفوف المستفيدين، مما زاد من كشف مصاعب الأحوال المعيشية التي يعانونها، وأثار المخاوف بشأن إمكانية توسيع نطاق البرنامج ومدى موثوقيته واستدامته بين أصحاب المصلحة لأنه أصبح يعتمد على التمويل الخارجي بشكل كامل.

للاستخدام الرسمي فقط

ج. الهدف الإنمائي المقترح

الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي

تقديم مساندة نقدية وفرص عمل قصيرة الأجل للسكان الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية في الضفة الغربية ممن تأثروا بجائحة كورونا.

الهدف الإنمائي للمشروع الحالي

توفير المساندة النقدية و/أو العينية في حالات الطوارئ وفرص العمل قصيرة الأجل للفئات السكانية الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية في الضفة الغربية وقطاع غزة المتضررة من الصدمات الطارئة، بما في ذلك جائحة كورونا، وفي حالة وقوع أزمة أو حالة طوارئ مؤهلة للحصول على مساندة، تتم الاستجابة لها بسرعة وفعالية.

النتائج الرئيسية

6. المستفيدون المباشرون هم سكان غزة الأكثر تضررًا من الجولة الحالية للصراع. وسيقدم المشروع مساندةً عينيةً لنحو 377 ألفًا من الأفراد الأكثر احتياجًا في إطار مكون المساندة العينية و/أو النقدية. وسيكون ما لا يقل عن 50% من المستفيدين في إطار المكون العيني و/أو النقدي من النساء.
7. المستفيدون من المشروع على نحو غير مباشر:
   أ. أفراد الأسر المستفيدة من المساندة العينية.

د. وصف المشروع

8. تضيف مراجعةُ الهدف الإنمائي للمشروع مساندةً عينيةً تعكس واقع الصراع وعدم وجود أسواق عاملة لسكان غزة لشراء المواد الغذائية أو الإمدادات الأساسية الأخرى.

9. المكوِّن 1: المساندة العينية الطارئة و/أو النقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة **(المخصص بعد التعديل 35,604,396 دولارًا)**. وكما هو الحال بالنسبة للهدف الإنمائي للمشروع، تم تغيير عنوان المكون 1 ليشمل المساندة العينية. وعلى وجه التحديد، سيعمل التمويل الإضافي الثاني على توسيع المكون الفرعي 1-1 على النحو الآتي: تقديم مساندة عينية طارئة و/أو نقدية للسكان الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيمة 10 ملايين دولار لصالح 377 ألف فردٍ في قطاع غزة، أي ما يقرب من 40% من مستهدف برنامج الأغذية العالمي لمساندة 975 ألفًا من سكان القطاع في ديسمبر/كانون الأول.

الجدول 1: فئات الصرف المعدلة (بالدولار الأمريكي)

الفئة	مبلغ المنحة الأصلية	المنحة الأصلية بعد إعادة التخصيص	التمويل الإضافي الأول	التمويل الإضافي الثاني	إجمالي مبلغ المشروع بعد التمويل الإضافي الثاني
الفئة الأولى – المساندة العينية الطارئة و/أو النقدية (المكون 1)	20,000,000	18,362,046	7,242,350	10,000,000	35,604,396
الفئة الثانية – منح فرعية للنقد مقابل العمل، والسلع، والخدمات غير الاستشارية، والخدمات الاستشارية، والتدريب وتكاليف التشغيل (المكونان 2 و3)	10,000,000	10,000,000	2,180,640	0	12,180, 640
الفئة الثالثة – نفقات الطوارئ (المكون 4)	0	1,637,954	0	0	1,637,954
الإجمالي	**30,000,000**	**30,000,000**	**9,422,990**	**10,000,000**	**49,422,990**

10. **سيعتمد التمويل الإضافي المقترح على ترتيبات التنفيذ المتبعة حاليًا في إطار المشروع الأصلي.** وستكون وحدة تنسيق المشروع بوزارة المالية مسؤولة عن الرصد والتقييم، والإدارة البيئية والاجتماعية، وإدارة الحساب المُخصَّص، وتقديم طلبات السحب إلى البنك الدولي، وتقديم تقارير سير تنفيذ المشروع والتقارير المالية. وتعتمد مهمة تنسيق المشروع على القدرات المثبتة لوزارة المالية في إدارة وتنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي.

11. **ستتعاقد وزارة المالية مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساندة العينية و/أو النقدية في إطار المكون الفرعي 1-1.** واختيار برنامج الأغذية العالمي كشريك في تقديم الاستجابة لحالات الطوارئ له ما يبرره نظرًا لما يلي: (1) قدرة البرنامج على تقديم جهد إنساني واسع النطاق للأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة يتوقع أن يصل إلى 1.1 مليون شخص في ديسمبر/كانون الأول 2023؛ و(2) الشراكة طويلة الأمد بين البرنامج والسلطة الفلسطينية؛ و(3) توفير سجلات مبسطة للمستفيدين ليتم إدراجها في السجل الاجتماعي

للاستخدام الرسمي فقط

الوطني (لدعم إعادة البناء بعد انتهاء الصراع).

12. **في ديسمبر/كانون الأول 2023، يستهدف برنامج الأغذية العالمي مساندةَ نحو 975 ألفًا من سكان غزة، أي ما يقرب من نصف سكان القطاع.** وبالنسبة للمستفيدين البالغ عددهم 377 ألفًا المستهدفين بالتمويل الإضافي الثاني، يُطلب من برنامج الأغذية العالمي استخدام أنظمته الخاصة والتنسيق فيما بين الوكالات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة لتعظيم الاستفادة من الموارد الشحيحة لتحقيق أعلى تغطية ممكنة وتجنب تقديم مزايا متعددة لدعم الأمن الغذائي وتركيزها في نفس الأسر الفلسطينية.

13. **وفيما يلي ملخص للمؤشرات الجديدة في إطار التمويل الإضافي الثاني:**

المؤشر الثاني للتمويل الإضافي	المستهدف النهائي	تاريخ المستهدف النهائي
مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع		
عدد الحزم العينية الفردية الموحدة الموزعة (جديدة)	377,000 (جديدة)	31 ديسمبر/كانون الأول 2025
المؤشرات المرحلية		
عدد المستفيدين الأفراد الذين يتلقون حزمًا عينيةً موحدةً، ومنهم إناث (جديد)	377,000، منهم 50% من الإناث (جديدة)	31 ديسمبر/كانون الأول 2025

14. من المقترح تمديد تاريخ إقفال المشروع الأصلي من 31 **ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025**، ليكون متسقًا مع تاريخ إقفال التمويل الإضافي الثاني للسماح باستكمال أنشطة المشروع الجديدة.

السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

	هل تم تفعيلها؟
منشور سياسة العمليات (OP 7.50) بشأن المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية	لا
منشور سياسة العمليات (OP 7.60) بشأن المشاريع المقامة في مناطق متنازع عليها	لا

ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

للاستخدام الرسمي فقط

15. **تُصنف المخاطر البيئية والاجتماعية العامة للمشروع على أنها كبيرة. وسيتم تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، وسُتدرج تدابير التخفيف اللازمة في الوثائق البيئية والاجتماعية للمشروع.** وعن طريق التقييم المسبق، ستقوم وزارة المالية بإعداد خطة مشاركة أصحاب المصلحة وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وسيقوم البنك الدولي بمراجعة الخطتين وإجازتهما والإعلان عنهما محليًا وعلى نظام البنك من خلال التقييم المسبق للمشروع

للاستخدام الرسمي فقط

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

16. **سيعتمد التمويل الإضافي المقترح على ترتيبات التنفيذ المتبعة حاليًا في إطار المشروع الأصلي.** وستكون وحدة تنسيق المشروع بوزارة المالية مسؤولة عن الرصد والتقييم، والإدارة البيئية والاجتماعية، وإدارة الحساب المُخصَّص، وتقديم طلبات السحب إلى البنك الدولي، وتقديم تقارير سير تنفيذ المشروع والتقارير المالية. وتعتمد مهمة تنسيق المشروع على القدرات المثبتة لوزارة المالية في إدارة وتنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي.

17. **ستتعاقد وزارة المالية مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساندة العينية و/أو النقدية في إطار المكون الفرعي 1-1.** وسوف يستند العقد المبرم بينهما إلى "النموذج القياسي الموحد للاتفاقيات لاستخدام المقترضين من البنك الدولي – تسليم المخرجات عن طريق برنامج الأغذية العالمي في إطار المشاريع الممولة من البنك". وسيقوم العقد المبرم بين وزارة المالية وبرنامج الأغذية العالمي بموجب هذا التمويل الإضافي الثاني بتمويل جزءٍ من جهود برنامج الأغذية العالمي الطارئة لدعم الأمن الغذائي في غزة. وسيتم تقديم المساهمة التي يمولها البنك الدولي وتعاقدت عليها وزارة المالية بما يتسق مع الاستجابة الطارئة لبرنامج الأغذية العالمي الأوسع نطاقًا، وبما يتوافق مع متطلبات إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والمالية والتعاقدية لهذا المشروع.

مسؤولو الاتصال

البنك الدولي

أندراس بودور
خبير اقتصادي أول في الحماية الاجتماعية

سميرة أحمد حلس
رئيسة البرنامج

المقترض/الجهة المتعاملة مع البنك/المستفيد

وزارة المالية

منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية
ليلى صبيح
مديرة إدارة العلاقات الدولية
lsbaih@yahoo.com

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

وزارة المالية
ليلى صبيح
مدير العلاقات الدولية
lsbaih@yahoo.com

وزارة العمل/الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال
محمد أبو داود
الرئيس التنفيذي/ الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال
mohammad.daoud@pfesp.ps

وزارة التنمية الاجتماعية
عاصم خميس
الوكيل المساعد للتنمية الإدارية والتخطيط
asemtaha2009@yahoo.com

للاستخدام الرسمي فقط

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالعنوان التالي:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: 1000-473 (202)
الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رئيس/رؤساء فريق العمل:	أندراس بودور سميرة أحمد حلس

تمت الموافقة من قِبل

مدير قطاع الممارسات:		
المدير الإقليمي للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة:		

للاستخدام الرسمي فقط